لحماية الثروة السمكية وتنميتها والحفاظ على الموارد الطبيعية

العمير: القيادة السياسية في البلاد حريصة على دعم المشاريع البحثية والعلمية

الوزير د. علي العمير

اطلاق صغار الأسماك في مياهنا الاقليمية

■ مواصلة العمل وإطلاق آلاف الأسماك في فترة قصيرة جدا وبأماكن مختلفة ومتفرقة في البلاد

■ الحملة رائدة وغير مسبوقة تعكس ثمرة جهود معهد الكويت للأبحاث العلمية التي بدأها عام 1967

أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للبيئة الدكتور علي العمير حرص القيادة السياسية في الكويت على دعم المشاريع البحثية والعلمية وحماية الثروة السمكية وتنميتها والحفاظ على الموارد الطبيعية في مياهنا الإقليمية.

وقال العمير في كلمته خلال احتفالية ختام حملة «إثراء المخزون السمكي» أمس إن رعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح لهذه الحملة أعطت دفعة حقيقية في اتجاه تحقيق الهدف منها وشكلت حافزا مهما لمواصلة العمل وإطلاق آلاف الأسماك في فترة قصيرة جدا وبأماكن مختلفة ومتفرقة في البلاد.

وأوضح ان هذه الحملة رائدة وغير مسبوقة تعكس ثمرة جهود معهد الكويت للأبحاث العلمية التي بدأها منذ عام 1967 في مجال استزراع الأسماك وحرص كوادره على العمل والعطاء لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين والمقيمين ولزيادة المخزون السمكي والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة البحرية.

وذكر أن نجاح الخطط التنموية للكويت يتطلب ضرورة تضافر كل الجهود في المؤسسات الحكومية والخاصة والاستفادة من التجارب العلمية النابعة من المعرفة والعلوم والتكنولوجيا باعتبارها خطوات تحقق النجاح للدولة.

من جانبه قال المدير العام للمعهد الدكتور ناجي المطيري إن حملة «إثراء المخزون السمكي» التي بدأت قبل فترة وجيزة وغايتها إطلاق 120 الفا من صغار الأسماك نوعي «الشعم والسبيطي» في مياه الكويت الإقليمية تستهدف إعادة التنوع الإحيائي وتعزيز الثروة السمكية في الخليج العربي.

وأعلن المطيري نجاح المعهد في استزراع الروبيان في المختبرات وسيتم البدء في الإنتاج في الفترة القليلة المقبلة فضلا عن تربية سمك «الزبيدي» بدءا من البيوض وحتى الحجم التجاري مؤكد أن المعهد المؤسسة الأولى في العالم بتربية «الزبيدي».

وأضاف أن نتائج أبحاث المعهد ودراساته ساهمت في وضع أسس حماية المخزونات السمكية من التدهور وحماية التنوع الإحيائي في البيئة البحرية بشكل عام إضافة إلى تطوير تقنية زراعة الأسماك والروبيان حيث عمل المعهد في اتجاهين.

وأوضح أن الاتجاه الأول هو جمع البيانات الخاصة بمعدات وطرق الصيد وكمياته وأعمار وأحجام الأسماك والروبيان وتحديد مواسم البيض ومناطق الحضانة والثاني زراعة وتربية الأسماك.

ولفت إلى أن المعهد عمل 40 عاما مضت في تطوير تقنيات لإنتاج صغار الأسماك المحلية البحرية والروبيان بكميات كبيرة وكذلك أنظمة وتقنيات الإنتاج التجاري والحجم التسويقي.

وذكر أن المعهد يمتلك خططا جديدة حيث وضع برنامجين يعنيان بالأبحاث التطبيقية لتحسين وإدارة وتنظيم المخزون السمكي وإنتاج وتفريخ صغار الأسماك البحرية لغرض التسمين.

وبين المطيري أنه بحسب تقرير مكتب الإحصاء الصادر عن وزارة التخطيط فإن كميات الأسماك الطازجة التي تم رصدها عام 2013 والتي تشمل الأسماك الطازجة المحلية والمستوردة بلغت نحو 14.290 طن تداولت في الأسواق المحلية الكويتية ولا تفي بحاجة السوق المحلية سنويا ما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

وذكر أن الأسماك الطازجة المستوردة تشكل حوالي 65 في المئة من نسبة الأسماك في السوق المحلي ويأتي الصيد المحلي بنسبة تصل إلى حوالي 35 في المئة في حين تواصل كميات الأسماك المصادة معدلها في الانخفاض كسمك «الزبيدي» المصاد من المياه الكويتية عام 1995 بلغت حوالي 1100 طن في حين انخفض عام 2013 إلى 247 طنا كما أن الانخفاض يشمل أنواعا أخرى من الأسماك ذات الأهمية الاقتصادية والقيمة الغذائية.

وبين أن أولى حملات «إثراء المخزون السمكي» بدأت في أغسطس الماضي حيث أطلق المعهد 2000 سمكة «شعم وسبيطي» من ساحل منطقة السالمية وشملت الدفعة الثانية نحو 14 ألف سمكة أطلقت من مستة الشعب البحري والثالثة أطلقت خلالها 12 ألف سمكة في الواجهة البحرية.

وأضاف أن الدفعة الرابعة شملت 13 ألف سمكة أطلقت من الجزيرة الخضراء بمشاركة طلبة الدورة الصيفية الـ38 التي ينظمها المعهد لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية.

وذكر أن الحملة الخامسة شهدت إطلاق 12 ألف سمكة بمشاركة مجموعة من منتسبي وزارة الدفاع ممثلة بنادي ضباط الجيش ورواد شاطئ نادي الضباط بينما بلغ عدد الأسماك التي أطلقت في الدفعة السادسة سبعة آلاف سمكة من شاطئ السالمية بالتعاون مع ديوانية الصيادين وفي السابعة تم إطلاق نحو 7500 سمكة من شاطئ الوطية.

وقال المطيري إنه بعد ذلك توالت هذه العمليات بإطلاق دفعات أخرى من نفس الأسماك في محمية «صباح الأحمد» بمنطقة رأس جليعة وفي محمية «جابر الأحمد» في منطقة بنيدر ومحمية الكويت بمنطقة الزور وفي رأس الأرض بالسالمية.

وتابع أنه في الحملة الثامنة تم إطلاق خمسة آلاف سمكة في مقر معهد الأبحاث بالسالمية بينما التاسعة كانت في شاطئ القنطاس تم خلالها إطلاق 11 ألف سمكة والعاشرة في منتزه الخيران 16 ألف سمكة بالتعاون مع شركة المشروعات السياحية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وبين المطيري أن الدفعة الـ11 تمت في مدينة «صباح الأحمد البحرية» في الخيران بإطلاق 16 ألف سمكة والـ12 والأخيرة اليوم من مركز أبحاث الأسماك التابع للمعهد بمنطقة السالمية بإطلاق 8 آلاف سمكة.

وأكد استمرار المعهد في تنفيذ دفعات أخرى من الأسماك وستكون مخصصة لمشاركة طلبة المدارس الحكومية الخاصة في الكويت بالتعاون مع وزارة التربية مما يعزز قيم المحافظة على البيئة عموما والبيئة البحرية خصوصا.

وقال المطيري إن هذه الحملة تميزت ببعدين الأول تنموي يتمثل في زيادة المخزون السمكي والآخر التوعية حيث تم تحقيق مشاركة مجتمعية واسعة من خلال الجهات المشاركة في عملية الإطلاق.

وأعرب عن خالص التهنئة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمناسبة الذكرى الأولى للتكريم الأممي لسموه بتسميته «قائدا للعمل الإنساني» وتسمية الكويت «مركزا للعمل الإنساني».

لتوفير الميزانيات والجهد البشري والعديد من المصروفات

وزير البلدية: البوابة الإلكترونية للمشاريع تبسط الإجراءات وتقلص الدورة المستندية

الكندري أثناء زيارته الميدانية لموقع تشغيل مشروع البوابة الالكترونية

■ النظام الإلكتروني الذكي يعمل على حفظ الملفات وتوثيقها وتبادلها ونظام للتواصل المرئي والمقروء

■ العمل جار حاليا على إعداد البرنامج وتفعيله على أن يشمل التطبيق عددا من المشاريع

■ تقييم الأعمال خلال ستة أشهر لاتخاذ اللازم بشأن تعميم المشروع على باقي الوزارات

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري أن مشروع البوابة الإلكترونية للمشاريع من شأنه تبسيط الإجراءات وتقليص الدورة المستندية وزمن الإنجاز في المشاريع الحكومية وتوفير الميزانيات والجهد البشري والعديد من المصروفات.

وقال الكندري لـ«كونا» أمس على هامش زيارته الميدانية لموقع تشغيل وتفعيل المشروع الواقع في كلية العلوم الإدارية بمركز التميز إن المشروع وفضلا عن تبسيط الإجراءات وتقليص الدورة المستندية وزمن الانجاز سيؤدي إلى توفير الميزانيات والجهد البشري والعديد من المصروفات بما يحقق أهداف الحكومة الإلكترونية وتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الحكومية.

وأضاف أن المشروع عبارة عن الإجراءات الموحدة إلكترونيا لإنجاز المشاريع الإنشائية والمراسلات بعد توحيدها وفقا للتعاميم والقرارات المنظمة والصادرة بشأنها بدءا بمرحلة التخطيط ضمن المخطط الهيكلي للدولة وتخصيص الأراضي وحتى مرحلة الصيانة مرورا باستخراج التراخيص. وأوضح أن الإجراءات تحتوي كذلك على المتطلبات والاشتراطات الحكومية والمستندات القانونية مع المرفقات والنماذج المطلوبة إلكترونيا حسب كل مرحلة دون استخدام المستندات الورقية.

وذكر أن النظام يتميز بتوفير خدمات إدارية متنوعة ويتماشى مع «الحكومة الإلكترونية» وتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الحكومية ويعمل على التنسيق بين الجهات الحكومية والجهات الأخرى.

ولفت في السياق إلى العديد من الامتيازات أهمها نظام إلكتروني ذكي يعمل على تقليص الدورة المستندية والمدة الزمنية للإجراءات ونظام لحفظ الملفات وتوثيقها وتبادلها ونظام للتواصل المرئي والمقروء والمسموع ونظام تذكير للمستخدمين ونظام مشاركة إلكترونية لمواكب التطور التكنولوجي.

وبين الكندري أن العمل جار حاليا على إعداد البرنامج وتفعيله على أن يشمل التطبيق عددا من المشاريع بالتنسيق بين وزارتي الأشغال العامة وبلدية الكويت ولجنة إعداد كود البناء.

وذكر أنه سيتم تقييم الأعمال خلال ستة أشهر لاتخاذ اللازم بشأن تعميم المشروع على باقي الوزارات وأجهزة الدولة مشيرا إلى أن الفترة الماضية شهدت إعداد المسودة الأولى لكود البناء الكويتي.

وبين أنه تمت أيضا مراجعة وإعداد أجزاء الكود المختلفة منها كود الطاقة وكود المباني الخضراء والكود الإنشائي والكود المعماري والكود الصحي والتكييف وكود الوقاية من الحريق وكود المعاقين إضافة إلى الاشتراطات الإدارية ويتوقع الإعلان عن الكود الكويتي خلال شهر سبتمبر الجاري.

تتمات

التجنيد الإلزامي

خدمة عاملة وخدمة احتياطية.

ويكلف كل كويتي وجب عليه أداء الخدمة الوطنية العسكرية وأتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الـ35 من عمره وفقا لأحكام القانون

ووفقا للقانون ، فإنه يستثنى أداء من الخدمة الوطنية العسكرية : المعينون أو المتطوعون في رتبة عسكرية بالجيش ، أو الشرطة ، أو الحرس الوطني ، أو الإدارة العامة للإطفاء ، والفئات التي يحددها مجلس الوزراء – بناءً على عرض وزير الدفاع – وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

ويعفى من الخدمة الوطنية العسكرية : المكلف المصاب بمرض أو عاهة تمنعه من أداء الخدمة – طبقا لشروط اللياقة الصحية للخدمة العاملة – بناءً على قرار اللجنة الطبية العسكرية المختصة ، وأسرى الحرب ، وفقا للقوانين المحلية أو الدولية ، والمكلف العائل من أبناء العسكري أو المجند أو الاحتياطي ، الذي يتوفى أو يصرح لمرض أصابه أو إعاقة أو عاهة ناجمة عن الخدمة العسكرية أو بسببها .

... وجاء نص القانون الذي نشرت نسخة منه جريدة «الرأي العام» الإلكترونية أمس على النحو التالي:

التعاريف العامة :

الباب الأول : الخدمة العاملة: الفصل الأول : التكليف :

– مادة « 2 »: على كل كويتي أتم الثامنة عشر من عمره أن يقدم نفسه – خلال ستين يوما من التاريخ الذي يتم فيه هذه السن – إلى الجهة المختصة بالخدمة الوطنية العسكرية، وعلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، موافاة وزارة الدفاع – خلال النصف الأول من كل عام – بأسماء من سوف يتمون سن الثامنة عشرة في العام التالي له .

– مادة « 3 »: يشترط للتعيين في أي من الوظائف الحكومية أو غير الحكومية ، أو منح ترخيص بمزاولة مهنة حرة، تقديم شهادة أداء الخدمة العاملة أو تأجيلها أو الاستثناء أو الإعفاء منها ، وفقا لأحكام هذا القانون ، وتكون الأولوية في التعيين لمن أدى الخدمة العاملة.

الفصل الثاني : تنظيم الخدمة العاملة:

– مادة « 4 »: مدة الخدمة العاملة إثنى عشر شهراً ، تشمل فترة تدريب عسكري وفترة خدمة .

– مادة « 5»: في حالة عدم اجتياز فترة التدريب العسكري بنجاح ، تكون مدة الخدمة العاملة خمسة عشر شهرا .

– مادة « 6 »: يوزع المجندون على الوحدات ، وفقا "للأوامر التي تصدر عن رئيس الأركان العامة للجيش أو نائبه .

– مادة « 7 »: يجوز بقرار من وزير الدفاع تكليف المجندين أو الاحتياطيين بأداء خدمتهم العاملة أو الاحتياطية – كلها أو جزء منها – في المهام والواجبات والأعمال اللازمة لتحقيق الأمن القومي ، وأهداف التنمية العامة في الدولة ، والتي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء .

ويصدر رئيس الأركان العامة للجيش الأوامر الخاصة بتنظيم هذه الخدمة .

– مادة «8»: يجوز بقرار من وزير الدفاع تكليف المجندين أو الاحتياطيين بأداء خدمتهم العاملة أو الاحتياطية – كلها أو جزء منها – لمواجهة الكوارث أو تأمين وتعزيز الجبهة الداخلية أو دعم وسائل الدفاع المدني ، ويصدر رئيس الأركان العامة للجيش الأوامر الخاصة بتنظيم هذه الخدمة .

– مادة « 9 »: يجوز بقرار من وزير الدفاع تقسيم محافظات الدولة إلى مناطق تدريب عسكري ، تؤدى بها الخدمة العاملة أو الاحتياطية وتتبع هذه المناطق الجهة المختصة بالخدمة الوطنية العسكرية ويصدر رئيس الأركان العامة للجيش الأوامر المتعلقة بذلك.

الفصل الثالث : المدة المفقودة من الخدمة العاملة:

– مادة « 10 »: لا تحسب المدد التالية ضمن مدة الخدمة العاملة :–

أ– المدد التي يقضيها المجند في إجازة مرضية ، لإصابة لحقت به نتيجة تعمده أو إهماله.

ب– المدد التي يقضيها المجند متغيباً دون إذن .

ج– المدد التي يقضيها المجند في التوقيف أو الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق، أو تنفيذا لحكم قضائي .

الفصل الرابع: الإستثناء من الخدمة الوطنية العسكرية:

– مادة « 11 »: يستثنى من أداء الخدمة الوطنية العسكرية :–

أ– المعينون أو المتطوعون في رتبة عسكرية بالجيش ، أو الشرطة ، أو الحرس الوطني ، أو الإدارة العامة للإطفاء ، على ألا تقل مدة خدمتهم عن خمس سنوات.

ب– الفئات التي يحددها مجلس الوزراء – بناءً على عرض وزير الدفاع – وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

الفصل الخامس الإعفاء من الخدمة الوطنية العسكرية:

مادة « 12 » : يعفى من الخدمة الوطنية العسكرية الفئات الآتية :–

أ– المكلف المصاب بمرض أو عاهة تمنعه من أداء الخدمة – طبقاً لشروط اللياقة الصحية للخدمة العاملة – بناءً على قرار اللجنة الطبية العسكرية المختصة .

ب– أسرى الحرب ، وفقاً للقوانين المحلية أو الدولية .

ج– من صدر حكم بثبوت غيبته .

د– المكلف العائل من أبناء العسكري أو المجند أو الاحتياطي ، الذي يتوفى أو يصرح لمرض أصابه أو إعاقة أو عاهة ناجمة عن الخدمة العسكرية أو بسببها .

الفصل السادس : تأجيل الخدمة العاملة: أولا : التأجيل للإعالة

– مادة « 13 » : يؤجل أداء الخدمة العاملة – لمدة سنة قابلة للتجديد – للفئات الآتية:

أ– الولد الوحيد لأبوين أو لأب أو لأم .

ب– العيل الوحيد لأبويه أو لأبيه المصاب بعجز طبي.

ج– العيل الوحيد لأمه الأرملة أو المطلقة طلاقاً بائناً أو المصاب زوجها بعجز طبي .

د– المعيل الوحيد لأخيه أو لإخوته المصابين بمرض أو عاهة – تمنعهم من إعالة أنفسهم– مع تقديم ما يثبت ذلك سنوياً .

هـ– أكبر المكلفين بأداء الخدمة العاملة من أبناء الأسير أو المفقود، حتى يعود أو يحكم بثبوت غيبته .

و– أكبر المكلفين من أبناء الشهيد حتى بلوغ أحد إخوته سن أداء الخدمة .

ز– من توفيت زوجته الوحيدة ، ولديه منها أبناء قصر ولم يتزوج بأخرى .

ثانيا : التأجيل الدراسي

مادة « 14 » : تؤجل الخدمة العاملة لمدة سنة قابلة للتجديد – لطلاب المراحل الدراسية أو ما يعادلها في الكويت أو في الخارج – حتى إتمام دراستهم على ألا يتجاوز الحدود الآتية :–

1. عشرون سنة للدراسة الثانوية .

2. أربع وعشرون سنة للدراسة في المعاهد والكليات دون المستوى الجامعي ، بعد المرحلة الثانوية .

3. ست وعشرون سنة للدراسة في المعاهد والكليات الجامعية المعترف بها.

4. ثماني وعشرون سنة للدراسة في المعاهد والكليات الجامعية ، التي تزيد مدتها على أربع سنوات .

5. أربع وثلاثون سنة للدراسات العليا .

وفي جميع الحالات يشترط أن يكون الطالب منتظماً في الدراسة ، ولم ينقطع عنها أو يفصل نهائياً منها ، وعند بلوغ الطالب الحد الأقصى لعمر المرحلة – أثناء العام الدراسي – يمتد التأجيل حتى نهاية العام .

مادة « 15 » : يؤجل أداء الخدمة العاملة لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس المعدة لتخريج عسكريي الجيش والشرطة والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء ، لحين الانتهاء من الدراسة .

مادة « 16 » : تلتزم وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات والكليات والمعاهد الحكومية وغير الحكومية بموافاة وزارة الدفاع – قبل بدء كل فصل دراسي– بأسماء الدارسين وحالاتهم الدراسية ، وكل تغيير يطرأ عليها.

مادة « 17 » : تطبق حالات التأجيل للإعالة أو الدراسة المنصوص عليها في المواد « 13، 14 ، 15 » من هذا القانون ، على المكلف الذي توافرت فيه شروط التأجيل .

ثالثا : التأجيل الإداري:

مادة « 18 » : المكلف المرافق لزوجته للدراسة في الخارج تؤجل خدمته لمدة سنة قابلة للتجديد ، على ألا يتجاوز الرابعة والثلاثين من عمره .

مادة « 19 » : تؤجل الخدمة العاملة للفئات الآتية :–

أ– المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية والمحبوس احتياطياً على ذمة التحقيق ، حتى إخلاء سبيله ، وتنظر الجهة المختصة في أدائه للخدمة الوطنية العسكرية.

ب– المكلف المصاب بعاهة أو مرض يمنعه مؤقتاً من أداء الخدمة ، طبقاً لشروط اللياقة الصحية ، ويكون التأجيل لمدة سنة قابلة للتجديد .

ج– المكلف المرافق لمريض قريب له من الدرجة الأولى أو الثانية للعلاج

«الوطني» : 3.5 مليارات

وذكر أن إجمالي الإيرادات تراجع بواقع 22 في المئة في السنة المالية 2014/2015 ليستقر عند 24.9 مليار دينار متراجعا عن قيمته التي بلغت 31.8 مليار دينار في السنة المالية 2013/2014.

وبين «الوطني» في موجزه أن إجمالي الإيرادات تراجع إلى أقل مستوى له منذ عشر سنوات بنسبة 23 في المئة ليبلغ 22ر5 مليار دينار ويمثل 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

القطان: طواقم

المكتب الإعلامي بوزارة الصحة ، أن الوزارة خصت المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة من الحجاج بجل عنايتها ، حيث قامت بتوزيع سوار على مرضى السكر وخصصت بطاقة صحية لكل حاج ، لمتابعة حالته أثناء الحج وبعده فضلا عن تجهيز عيادات في المنافذ البرية ومطار الكويت الدولي لاستقبال الحجاج عند عودتهم الى أرض الوطن.

واعتبرت خطة الحج الصحية منظومة متكاملة من الجهود والخدمات التي يشارك فيها كل قطاعات الوزارة داعية حجاج بيت الله الحرام الى الالتزام بالإرشادات الصحية التي وضعها اختصاصيون في مجال الصحة العامة للوقاية من المخاطر الصحية التي قد تصيبهم أثناء تأدية المشاعر.

زحف التحالف

قريبا كما تفيد المعلومات بأن هناك قوات سودانية ومصرية قد تكون في طريقها إلى اليمن قريبا أيضا.

وأكدت مصادر في القوات المشتركة، المكونة من قوات التحالف والجيش اليمني الوطني، المرابطة في محافظة مأرب، شرق صنعاء، لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد وصول قوات للتحالف إلى مناطق أخرى من اليمن، غير مأرب، وذلك لاستكمال دعم القوات المشتركة بالتعزيزات البشرية واللوجستية التي تحتاج إليها في عملياتها.

وأشارت المصادر الخاصة إلى أن تلك القوات هي قطرية ومصرية ومن جنسيات دول أخرى تشارك في التحالف، وستكون لها مهام قتالية محددة وستساهم بشكل كبير في تحرير مناطق يمنية كثيرة من قبضة المتمردين.

وأفادت تقارير بأنه إلى جانب التعزيزات السعودية، أرسلت دولة قطر نحو ألف من جنودها إلى اليمن عبر معبر الوديعة الحدودي السعودي، بينما تحدثت أنباء عن إرسال الخرطوم 6 آلاف جندي من قوات الصاعقة السودانية إلى اليمن للانضمام لقوات التحالف.

من جهة أخرى وجّه ولي ولي العهد السعودي، وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بمعاملة الجنود الإماراتيين والبحرينيين، الذين استشهدوا أثناء عمليات تحالف دعم الشرعية لإعادة الأمل لليمن، بنفس معاملة الشهداء السعوديين مادياً ومعنوياً.

وجدد ولي ولي العهد تأكيده على أن دم شهدائنا لن يذهب هدراً، وسوف يواصل التحالف عملياته بكل عزم وإصرار لدحر المتمردين والداعمين لهم، الذين عبثوا بمقدرات الشعب اليمني الشقيق، محاولين زعزعة استقرار المنطقة .

وعبر الأمير محمد بن سلمان عن اعتزازه بشجاعة أفراد وضباط قوات التحالف وعزيمتهم لتحقيق أهداف التحالف وإعادة الأمل لليمن، لينعم الشعب اليمني وشعوب المنطقة بالأمن والاستقرار من تعدي المتمردين وأعوانهم.

العراق : لواء

العميد حمد عبدالرزاق الدليمي، الثلاثاء، إنه «تم تشكيل لواء الأسد من 1100 مقاتل من أبناء عشائر البونمر والعبيد والكبيسات واليومحل في ناحية البغدادي»، مبينا أن «مقاتلي هذه العشائر هم من المنتفضين ضد تنظيم داعش».

وأضاف الدليمي في تصريح تابعته الوكالة الإخبارية المعنية بشؤون محافظة الأنبار، الأنبار نيوز، أن «اللواء تم تشكيله بهدف مشاركة القوات الأمنية باستعادة المدن والمناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش ومسك الأمن فيها بعد التحرير». لافتا إلى أن «مقاتلي اللواء شاركوا بعمليات عسكرية إلى جانب الجيش ضد داعش في جبة وبروانة وكبدوا التنظيم خسائر مادية وبشرية كبيرة».

أزمة المهاجرين

لطقب الجوء السياسي بنهاية عام 2015 وحدها، وهو أربع أضعاف ما وصل إليه العدد عام 2014.

وجدد غابريل دعوته إلى الدول الأوروبية الأخرى بتحمل نصيبها العادل من المهاجرين.

وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن 7 آلاف لاجئ سوري وصلوا، الإثنين، إلى مقدونيا وحدها، بينما يتواجد 30 ألف مهاجر في الجزر اليونانية.

وأثار تدفق المهاجرين قلق الحكومات الأوروبية، ودفعهم إلى ردود فعل متباينة.

ففي الوقت الذي تشيد القيادة المحافظة في المجر حاليا سياجا حدوديا في محاولة لمنع تدفق المهاجرين داخل البلاد، تعرب القيادة الألمانية عن فخرها لخروج الحشود من مواطنيها المرحبين بالمهاجرين.

وقال وزير يونانيان جزيرة ليسبوس اليونانية، التي تقع قبالة السواحل التركية، «على وشك الانفجار» بسبب استقبالها نحو 20 ألف مهاجر يحاولون الوصول إلى البر الرئيسي لأوروبا.

واستعانت الحكومة اليونانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمزيد من الفرق والسفن لتجهيز المهاجرين للانتقال.

وفي أستراليا، شارك الآلاف في اعتصام حاملين الشموع لدعم اللاجئين السوريين في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط على الحكومة الاسترالية لكي تقبل المزيد من المهاجرين.

وسيتم تنظيم المزيد من تلك الفعاليات في وقت لاحق من الأسبوع الجاري بعد تداول صور لجثة طفل سوري جرفته المياه على الشواطئ التركية.

وكان عدد من الساسة المنتمين للحزب الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوني أبوت قد طالبوا بتقديم المزيد من المساعدة للاجئين الفارين من سوريا.

مصر : حبس

2500 فدان في وادي النطرون شمال غرب البلاد بالمخالفة للقانون».

وحدد بيان النيابة العامة أسماء المتهمين وهم: وزير الزراعة المستقيل ومدير مكتبه والإعلامي محمد فودة الذي وصفه البيان بأنه كان وسيطا في تسهيل الرشوة لصالح أحد رجال الأعمال من مدينة دمياط الساحلية، وقائمة بالهدايا والعقارات التي طلبوها على سبيل الرشوة.

وكانت النيابة العامة قد بدأت تحقيقاتها منذ أيام في قضية الرشوة ومنعت النشر منذ ذلك الحين في تلك القضية التي قالت وسائل إعلام أنها تشير إلى تورط وزراء سابقين فيها.